تقرير موجز

النظام السوري يتحفظ على المجرم أمجد يوسف الذي قتل عشرات السوريين واغتصب عشرات النساء في حي التضامن بدمشق

تخوف على مصير 87 ألف مختفٍ قسريا من أن يكون مشابها لمصير معتقلي حي التضامن

الاثنين 30 أيار 2022

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

R220517

المحتوى:

أولاً: النظام السوري يتحفَّظ على المجرم أمجد يوسف الذي قتل عشرات السوريين واغتصب عشرات النساء في حي التضامن بدمشق: 2

ثانياً: تخوف على مصير 87 ألف مختفٍ قسرياً من أن يكون مشابهاً لمصير معتقلي حي التضامن: 2

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات 3

أولاً: النظام السوري يتحقَّظ على المجرم أمجد يوسف الذي قتل عشرات السوريين واغتصب عشرات النساء في حي التضامن بدمشق:

نشرت مجلة نيولاينز نهاية نيسان الماضي 2022 تحقيقاً أثبتت فيه مسؤولية أمجد يوسف، وهو ضابط في قوات الأمن السوري، وتحديداً فرع المنطقة 227 التابع لشعبة المخابرات العسكرية عن اعتقال/اختطاف عشرات السوريين في حي التضامن بدمشق، ثم اقتياد 41 منهم إلى حفرة ورميهم فيها وقتلهم، وانتزع التحقيق اعترافاً من أمجد يوسف بهذه الجريمة الفظيعة.

إنَّ أمجد يوسف وزملاءه (نجيب حلبي، بسام الحسن، فادي القصر) متورطون في اعتقال مئات السوريين وإخفائهم قسرياً، وإعدام قسم منهم، إضافة إلى اغتصاب العديد من زوجات أو أقرباء هؤلاء المعتقلين الذين اختطفهم وأخفاهم قسرياً، وذلك مقابل حصول زوجاتهم على معلومات عن مصيرهم، إضافة إلى العديد من الانتهاكات الأخرى التي مارستها الأجهزة الأمنية وما تزال بحق المواطن السوري من نهب ممتلكات، والحط من الكرامة الإنسانية.

مطلع أيار 2022 وردت إلى الشبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات، تفيد بأن النظام السوري قد احتجز أمجد يوسف، ونعتقد أنه تم التحفظ عليه، وهذا المصطلح يشير بحسب مفاهيم النظام السوري إلى أن الشخص يبقى محتجزاً ضمن الفرع الذي يعمل فيه ويمنع من الخروج منه، وأمجد يوسف عمل في الفرع 227، وأكَّد تقرير إعلامي أن أمجد يوسف موقف، مما عزز من المعلومات التي حصلنا عليها بصعوبة؛ وذلك لأن عملية الاحتجاز لم تتم وفق مذكرة قضائية، استناداً إلى تهمة محددة، وبحسب معلوماتنا لم تتم إحالته إلى القضاء، ولم يصدر عن النظام السوري أية معلومة تشير إلى اعتقال أمجد يوسف.

ثانياً: تخوف على مصير 87 ألف مختفٍ قسرياً من أن يكون مشابهاً لمصير معتقلي حي التضامن:

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان التي عملنا على بنائها على مدى قرابة 12 عاماً بشكل يومي ومنهجي، فإن النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية) لا يزال لديه منذ آذار 2011 ما لا يقل عن 131469 معتقلاً بينهم 86792 مختفٍ قسرياً، بينهم 1738 طفلاً و4986 سيدة (أنثى بالغة)، وذلك لأن الغالبية العظمى من حالات الاعتقال تتحول إلى اختفاء قسري، وبعد أن كشف تحقيق نيوز لاين عن إعدام عناصر الأمن عشرات المعتقلين/المختفين قسرياً، دون أي رادع قانوني أو قضائي، وبأساليب بربرية، فإن لدينا تخوف على مصير 86792 مواطناً سورياً مختفٍ قسرياً، ويجب أن ننوه إلى أنَّ من قتلهم أمجد يوسف ورفاقه لم يعلن النظام السوري عن هويتهم، كما لم يتم إخبار أهلهم بمقتلهم، فقسم كبير منهم يعتقد أنهم أحياء، ولكن مختفون قسرياً لدى النظام السوري، لكن التحقيق أثبت أنَّ قسماً من المختفين قسرياً تتم تصفيتهم بهذه الأساليب المتوحشة وإحراق جثثهم.

ومنذ حصولنا على مقاطع فيديوهات عالية الدقة للأشخاص الذين قتلوا، ونحن نقوم بجهود كبيرة لمحاولة التعرف على هوية هؤلاء الضحايا، حيث نحاول مقاطعة المعلومات التي وردتنا لاحقاً مع بيانات المختفين قسرياً التي قمنا بتوثيقها في تلك الحقبة، وتواجهنا صعوبات هائلة من أبرزها انقضاء سنوات على تلك الحوادث، وثانياً تشرُّد معظم أهالي حي التضامن، وبالتالي صعوبة الحصول على أقرباء محتملين للضحايا، وناجين، وشهود.

وعلى مدى سنوات استخدم النظام السوري الإخفاء القسري بشكل منهجي كأحد أبرز أدوات القمع والإرهاب التي تهدف إلى سحق وإبادة الخصوم السياسيين لمجرد تعبيرهم عن رأيهم، وسخَّر إمكانات الأجهزة الأمنية التي تمتلك عشرات آلاف العناصر لملاحقة من شارك في الحراك الشعبي واعتقالهم وتعذيبهم وإخفائهم قسرياً، وبموجب القانون الجنائي الدولي، فبحسب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تُشكِّل الممارسة المنهجية للإخفاء القسري جريمة ضدَّ الإنسانية[1]، وهذا ينطبق على ما قامت به قوات النظام السوري.

ثالثاً: استنتاجات وتوصيات:

1. أمجد يوسف متورط مع العديد من الجهات في النظام السوري في هذه الجرائم الفظيعة، ويبدو أن هناك خشية من انكشاف مزيد من المتورطين، وفي سبيل ذلك قد يقوم النظام السوري بإخفاء أمجد يوسف مدى الحياة أو قتله وذلك بعد أن اعترف بجرائمه.
2. لم يكن النظام السوري ليحتجز أمجد يوسف لو لم يكن متورطاً على أعلى المستويات، فأمجد يوسف بقي سنوات طليقاً بعد ارتكاب هذه الفظائع الوحشية، وهناك الآلاف من المتورطين في الجيش والأجهزة الأمنية بارتكاب انتهاكات فظيعة لكن النظام السوري لم يعتقل أحداً منهم، ولم يحاسب أحداً.
3. النظام السوري يُحافظ على مرتكبي الانتهاكات، وفي بعض الأحيان يقوم بترقيتهم، كي يرتبط مصيرهم بمصيره بشكل عضوي دائماً، وكي يصبح الدفاع عنه جزءاً أساسياً من الدفاع عن أنفسهم.
4. لم يكن لأمجد يوسف والآلاف من عناصر الأجهزة الأمنية وقوات الجيش ارتكاب مثل هذه الانتهاكات الفظيعة لو لم تكن سياسة مدروسة، وأوامر مباشرة من قبل رأس النظام السوري بشار الأسد القائد العام للجيش والقوات المسلحة (الجيش والأمن)، فمثل هذه الانتهاكات الواسعة النطاق بحاجة لتنسيق وتعاون مع العشرات من الأفراد والمؤسسات ولا بدَّ من أن النظام السوري على علمٍ بها، لكنه لم يقم بأي ردع أو محاسبة، إن لم يكن قد أعطى الأوامر وسهَّل ارتكابها.
5. يتحمل القادة والأشخاص الأرفع مقاماً مسؤولية جرائم الحرب التي يرتكبها مرؤوسوهم بناءً على أوامرهم[2]، أو إذا علموا، أو كان بوسعهم معرفة أن مرؤوسيهم على وشك أن يرتكبوا أو كانوا يقومون بارتكاب مثل هذه الجرائم ولم يتخذوا كل التدابير اللازمة والمعقولة التي تخولها لهم سلطتهم لمنع ارتكابها أو لمعاقبة الأشخاص المسؤولين عنها إذا ارتكبت مثل هذه الجرائم[3].

---

[1] المحكمة الجنائية الدولية، نظام روما، المادة 7-1.ط. https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Rome-Statute-Arabic.pdf

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر القانون الدولي الإنساني، القاعدة 152. https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule152

[3] اللجنة الدولية للصليب الأحمر القانون الدولي الإنساني، القاعدة 153. https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule153

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

• عقد اجتماع طارئ لمناقشة مصير المختفين قسرياً في سوريا، فهناك تخوف جدي من أن يكون النظام السوري قد قتل الغالبية العظمى منهم.
• يجب أن يتَّخذ مجلس الأمن خطوات لإيقاف عمليات التعذيب والموت بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وإنقاذ من تبقى من المعتقلين في أسرع وقت.
• اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز، ولوضع حدٍّ لوباء الاختفاء القسري المنتشر في سوريا، كونه يُهدد أمن واستقرار المجتمع.
• إلزام النظام السوري بفتح مراكز الاحتجاز كافة أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكافة لجان الأمم المتحدة.

إلى المجتمع الدولي:

• في حال عجز وشلل مجلس الأمن، على دول العالم الحضارية التحرك العاجل للكشف عن مصير المختفين قسرياً في سوريا، واتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لحماية من تبقى منهم من مصير مشابه لما حصل مع معتقلي حي التضامن.
• على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في حماية حياة المختفين قسرياً في سوريا، ويجب أن يكون هناك ضغط جدي لتحقيق انتقال سياسي للتخلص من الوحشية والإرهاب؛ مما يساهم في الكشف عن مصير المختفين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

• إصدار بيان إدانة شديد اللهجة لممارسات النظام السوري المتوحشة بحق المعتقلين والمختفين قسرياً، ومطالبة مجلس الأمن بضرورة التحرك الفعال والجدي لإنقاذ حياتهم.

إلى منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية:

• مناصرة قضية المختفين قسرياً في سوريا، وإدانة النظام السوري وفضح ممارساته المتوحشة والمطالبة المستمرة بالكشف عن مصير المختفين قسرياً.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org